

محكمة الشعوب الدائمة لمناهضة الحرب الإمبريالية وحلف شمال الأطلسي

القرار النهائي للجلسة التأسيسية المنعقدة في مدريد في 6 و 7 و 8 من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 2015

مقدمة

إن محكمة الشعوب الدائمة لمناهضة الحرب الإمبريالية وحلف شمال الأطلسي قد أقامت جلساتها الدورية الأولى في مدريد ما بين السادس و الثامن من شهر تشرين الثاني سنة 2015، حيث تم تسجيل ومشاركة 70 شخصية. وقد تم تشكيل أربعة طاولات حوار تشمل المواضيع البحثية التالية: حلف شمال الأطلسي، و وسائل الإعلام، و اللاجئين، والحروب المنخفضة الحدة. تم القيام بعمل طاولات الحوار بعد عرض أكثر من ثلاثين وثيقة تم رفعها من قبل أمانة المحكمة. إن نتائج أعمال كل طاولة حوار قد تم تقديمها في الجلسة العامة الأولى لمناقشتها من قبل جميع أعضاء المحكمة. القرارات الجزئية التي تم اعدادها كي تعكس تلك النتائج قد تم وضعها في الملحق. بناءً على تلك المناقشات، تم تحرير قرار المحكمة الأول.

القرار الأول لمحكمة الشعوب الدائمة لمناهضة الحرب الإمبريالية و لحلف شمال الأطلسي

1. عرض للأسباب: محاكمة الحرب، و أدواتها، و المسؤولين عنها.

منذ أن تم تشكيل منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 كمنظمة تسمح "بحل الخلافات الدولية عبر الوسائل السلمية"، لم يتوقف عدد و أشكال الحروب التي غمرت العالم. إن هذا العدد الذي يكشف بوضوح مدى ازدهار أسواق الحرب، يكشف أيضاً مدى انخفاض سعر التداول لحياة البشر في تلك الأسواق: 16 ونصف المليون ضحية تم قتلهم، 70 مليون نازح تم رصدتهم سنة 2015 وأرقام أكبر من الضحايا الذين عانوا أضرار دائمة في أجسادهم و في عقولهم.

بالرغم من أنه في عمليات بناء الأعداء لا تظهر الشعوب بشكل محدد، لأنه يتم اللجوء في تلك الحالات الى شكل الحكومة أو للحكام أو لمفاهيم ايدولوجية يُراد التخلص منها، فإن الشعوب بالحقيقة هي من تدفع السعر الذي لا يمكن تحمله. ففي العقد الأخير، 90% من الضحايا كانوا من المدنيين الغير مقاتلين، و منهم، 70% من النساء و الأطفال.

إن هذا الوضع ينقسم بشكل غير عادل: فمن جهة، هناك ما تم وصفه بـ "العالم الغربي"، و هو مجموعة من الدول التي يسود فيها العرق الأبيض النامي، تلتف هذه الدول عسكرياً حول حلف شمال الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية و هو ما يشكل الـ 70% من القوات المسلحة عبر العالم و التي تم بناء نواتها من قبل دول ذات تقليد امبراطوري كالمملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، وتركيا تحت أوامر الولايات المتحدة. مع هذه الدول، علينا إضافة اسرائيل، الدولة الصهيونية الإستعمارية التي تمارس دور حاسم لضمان الهيمنة الإمبريالية في الشرق الأوسط. من باب التضامن مع القضية الفلسطينية، فإن هذه المحكمة سوف تتبنى المصطلح وتشير الى تلك الدولة الصهيونية، من الآن و لاحقاً، بـ "الكيان الصهيوني". و من الجهة الأخرى، هناك ما تم وصفه من قبل الغرب بـ "العالم الثالث"، متعدد الإثنيات، و هو الذي عانى لقرون عدة من نهب دول الإستعمار الغربي، و هناك حيث يحدث الجزء الأكبر من الصراعات المسلحة وحيث يتواجد ما نسبته الـ 86% من اللاجئين بسبب الحروب.

في الوقت الذي تقول فيه وثيقة الأمم المتحدة التي تم وضعها سنة 1945 " أن على الدول الأعضاء الإمتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة أراضي أو الإستقلال السياسي لأي دولة"، فإن تطور الإنتاج و العلوم و التقنيات في العقود الأخيرة قد خلق نظام علاقات إقتصادية وسياسية واجتماعية يفتح مجال الإحتمالات للتوسع الغير محدود للإمبراطورية الغربية في جميع أنحاء الكوكب. هذه الإمبراطورية تتعامل في إطار الفرضية التي تقول أنه فقط من خلال هيمنتها على العالم سيتم ضمان إعاشته. عالم تم اعتباره كصفقة من قبل الشركات الدولية التي سبب وجودها الوحيد هو لزيادة التراكم الإقتصادي الذي لا يمكنه أن يتم بدون تراكم السلطة، و تراكم القوة الضرورية للتمكن من ممارستها. وإذا كان هدف الإمبراطورية غير محدود، فإن أساليبها وتأثيراتها غير محدودة أيضاً. إن خصخصة الجيوش، الجيوش المرتزقة، وخلق الفوضى بدول كاملة، يؤدي الى التوحش اللا محدود.

الى الآن، هذه الأعمال، على شكل حملات، قد تمت في دول قدرتها على الرد محدودة. في الوقت الحالي، يتم التحرش بدول لديها قدرة حربية كبيرة عبر استخدام الإستراتيجية نفسها: تجريم، عزل، إعتداء. المرحلة الأولى والثانية لا تزال جارية، ولكن، عند الوصول للمرحلة الثالثة، فإن العواقب لا يمكن التنبؤ بها.

في حرب العالم هذه، تحتاج الإمبريالية للسيطرة على أي شكل من أشكال المقاومة الداخلية، و مع أعمال القمع وإلغاء الحقوق، تعمل الإمبريالية على بناء ثقافة حربية بحيث يتم تقبل استخدام القوة وتبرير الحرب وأثارها. وتقول لنا من هم أعدائنا، تخفي علينا مسببات الحرب، وتقل وتبرر من أثارها، وفوق هذا، تمحي من ذاكرتنا تاريخها هي، كي تستطيع من تكراره. هناك جيش من وسائل الإعلام يشارك في توفير العناصر اللازمة لحرف الحقائق وإقناع السكان بأن المزيد من العنف والدمار لازمين لإنقاذ البشرية.

الحرب الإمبريالية قائمة على التعسف: يحدد المعايير من يمتلك السلطة، ويغيرها، حسب ماهية الشيء الذي يسعى لتحقيقه، وهم، و مع حاجتهم لإخفاء أهدافهم النهائية، يحولون كل عمل يقومون به الى إستثنائي وقابل للتبرير الذاتي. مع هذه الشروط، فمن الواضح بأن الإفلات من العقاب شيء مؤكد.

بهذه الطريقة، يتم تشكيل حقيقة ملينة بالتناقضات، حيث أن الإمبريالية التي تسعى لتحقيق أهداف كونية، بنفس الوقت، تتخندق في ملاجئ محاطة بجدران وأسوار شائكة تعلق مع الوقت وتطول وتزداد حدة أشواكها. من الصعب التمكن من رؤية الحجم الحقيقي للإمبريالية لأنها تعلمت أن تجعل نفسها غير مرئية. الإمبريالية، في الوقت الحالي، تعمل عبر استراتيجيات تقوم بمحي أثرها وتذهب الى ما هو أبعد من مجرد الدعاية أو توفير معلومات خاطئة. الإمبريالية قادرة على غزو أراضي بدون أن تحتلها عسكرياً، مستخدمة لهذا الغرض العمليات السرية أو الطائرات بدون طيار (درونز). هذه الإمبريالية تفتقد لقمة، لأن كل قوة امبريالية تعمل باستقلالية نسبية، ولكنها لا تفتقد لقيادة، لأن القوى العظمى المختلفة، بالنهاية، تتمكن من تحقيق التوافق فيما بين مصالحها. هذه الإمبريالية، تعمل، كما قلنا مسبقاً، لمصلحة الدول الغنية البيضاء، ولكن، بالتوازي مع بعض النخب من دول لا تتمتع بمواصفاتها. و هي بالواقع تتمكن من تقديم نفسها على أنها في وضع دفاع عن النفس، لأنه من الصعب تعقب أثر مسؤوليتها كخالقة للتهديدات. إن الإمبريالية التي تقدم نفسها على أنها ليست فرض ضار على نوايا الشعوب الحسنة في العالم، قد أصبحت جزءاً من المنطق السياسي المعولم.

و كأى مواضيع هامة في حياة الشعوب، فالحرب الإمبريالية تتموقع بعيداً عن متناولها، وعليه، فقط من خلال عملية بناء للرد الإجتماعي المنظم سنتمكن من مواجهة هذه الهمجية ونمنع الإفلات من العقاب عن المسؤولين. إن محكمة الشعوب لمناهضة الحرب الإمبريالية و حلف شمال الأطلسي هذه، تريد أن تكون جزء من عملية تنظيم شعبي. إن صفة الشعبي لهذه المحكمة ليست لها علاقة بنظام الحقوق القانوني الحالي، ولكنها، ستقدم أمام المحاكم ذات الصلة، وحسب كل حالة، الدعاوي الموثقة بشكل كافي والتي لديها القدرة على رفعها. و من جهة أخرى، فإن هذه المحكمة ستصدر ادانات سياسية وإجتماعية متزامنة مع أهدافها، وبفس الوقت، ستستنكر و تدين بشكل خاص الآليات التي تُمكن و تحمي الإفلات من العقاب.

2. حول الطابع الدائم لمحكمة الشعوب.

إن هذه المحكمة ستتابع أعمالها من الآن فصاعداً ضمن الخطوط التالية:

- تعميم ونشر أعمال و مقررات المحكمة.
- تشجيع الإتصالات و التعاون و التنسيق مع شخصيات، مجموعات و منظمات تدين الحرب الإمبريالية و حلف شمال الأطلسي.
- خلق قنوات إتصال تسمح لهذه المحكمة استقبال معلومات و دعاوي وإقتراحات عمل.
- خلق وصيانة الملف و الصندوق الوثائقي للمحكمة.
- إعطاء إستمرارية لأعمال طاولات الحوار التي تم تشكيلها وتأسيس طاولات حوار تعالج مواضيع جديدة.
- الدعوة لعقد إجتماعات إعتيادية أو أحادية الموضوع جديدة للمحكمة.

3. إختزال لأعمال طاولات الحوار التي طرحت في الإجتماع العام.

نلخص فيما يلي، وحسب ما ورد في طرح الأبناء المختصين، الأعمال التي تم انجازها في كل طاولة حوار. انه مجرد ملخص بدون إستيفاء، وسيتم الحاقه بالقرارات المرحلية لكل طاولة حوار لكي يتم تقديمه بشكل متكامل:

طاولة الحوار حول حلف شمال الأطلسي وصفت هذا الحلف العسكري كالعنصر الرئيسي للهيكليّة الحربية للأمبراطورية الغربية، حيث تصطف الدول الأكثر تطوراً وغناءً في الكرة الأرضية، كما ويشكل الحلف كذلك، هيكلية السيطرة الطبقيّة على مستوى الكوكب. تم طرح موضوع أن الحلف الأطلسي يولد حاجة مستمرة للاستثمار العسكري مما يجعله يلجأ للمخابرات السرية، ولوحدات العمليات الخاصة، للمرتزقة، ولميليشيات حليفة له، كطريقة لتفادي التحكم بنشاطاته الإجرامية، وحيث يقوم بالسيطرة والعبث بالمعلومات بشكل ممنهج، مطوراً بذلك ثقافة حرب تُحبذ الحصانة. كما يقوم بالكشف عن هويات، وإدانان، وإعدامات ميدانية لمعارضين بشكل تعسفي على الإطلاق. ان طاولة الحوار حوال حلف شمال الأطلسي وجدت: (1) أن صفة التحالف الدفاعي للحلف هي صفة زائفة لأن الحقيقة تقول بأنه حلف يُستخدم كأداة للدعوى. (2) أن هناك عملية توسع على صعيد الكوكب لحلف شمال الأطلسي موازية لمبادرات السيطرة الإقتصادية و التجارية. (3) أن هناك خيانة كبرى ترتكب ضد سيادة الشعوب حيث تتم عملية تسليم وتنازل غير مشروطة من قبل حكومات تلك الشعوب لحلف شمال الأطلسي، خاضعة بذلك لإملاءات الولايات المتحدة الأمريكية. (4) إن عمليات الضبط والسيطرة على المعارضة الداخلية تشكل مصدر رئيسي لصيانة نظام التحكم الرأسمالي. (5) ان عسكرة المجتمعات وتعميم حالة الخوف تشكل ملامح مُحددة للوضع الحالي. (6) إن الاستخدام المستمر للمنظمات الدولية و للشرعية الدولية لتحقيق غايات الحلف تقود نحو فقدان الثقة التدريجي بتلك المنظمات. (7) إن حلف شمال الأطلسي يقيم تحالفات مع حركات فاشية وأجهزة إستخبارات سرية تقوم بأعمال إرهابية داخل الدول الحليفة له.

طاولة الحوار حول وسائل الإعلام كان من ضمن أهدافها تحليل سلوك وسائل الإعلام حول الحرب، وقد تم شجب الممارسات التي تبرر و تروج للحرب، علاوة على قيامها بإخفاء الفظائع المرتكبة. وقد حددت كأهداف التعرف على هوية المصالح التي تساند تلك السلوكيات، وعلى الأشخاص و المؤسسات التي ترأسها ودور الدول التي تمتنع عن القيام بأي شيء إزاء تلك الممارسات. وقد تبين بأن وسائل الإعلام الكبيرة تمتلكها شبكة من البنوك والشركات القابضة، وبهذا، فإن وسائل الإعلام لم تعد بعد اليوم مجرد أدوات للسلطة، بل تحولت الى شكل من أشكال التعبير عن السلطة. لقد تم تحليل اللغة، و الصور النمطية، والخطاب الذي تستخدمه وسائل الإعلام من أجل تسهيل القبول الإجتماعي للأعمال العنقوانية والقاسية. أن طاولة حوار وسائل الإعلام قد وصلت للنتائج التالية: (1) إن الخطوط التحريرية لوسائل الإعلام الكبيرة تتجارب مع مصالحتها ضمن سياق السيطرة الطبقيّة. (2) أن 3 وكالات أنباء تنتج أكثر من 80% من الأخبار التي يتم نشرها عبر وسائل الإعلام. (3) أنه يتم ضبط وسائل الإعلام و الصحفيين بطرق مباشرة وغير مباشرة في سياق وضع إنعدام الأمن الوظيفي. (4) أن عملية ضبط السكان تتم عبر وسائل الإعلام التي تقوم بتهيئة الرأي العام لقبول كشيء اعتيادي الأوضاع الوحشية التي تتج بها الحروب، مخفيين جذورها. (5) من الثابت بأنه يتم شراء صحفيين و مثقفين ليعملوا كمتحدثين باسم الإمبريالية.

طاولة الحوار حول اللاجئين انطلقت من نقطة تعالج الزيادة الكبيرة في عدد الناس التي وجدت نفسها مجبرة على النزوح من ديارها، وهو ما لم يكن يتوقعه أحد قبل عدة سنوات، و وجدت بأن ما يحدث يرجع لسياسة النهب العالمية التي تقوم بها الدول الغربية عبر شركاتها العابرة للقارات من خلال مشاركتها في الصراعات الدامية ذات الطبيعة الإمبريالية. تمت الإشارة بأنه من الضروري نشر المصطلح القانوني نازحين قصريين على كل المهاجرين القصريين مهما كان المُسبب لهجرتهم. كذلك تم التأكيد على أن اللاجئين، من الناحية القانونية البحتة، هم شواهد أحياء لإنعدام الأخلاق للنظام الرأسمالي الحالي و المعولم. لقد قامت طاولة الحوار بعمل خاص و معمق في مراجعة التناقضات، والقصور، و الإنتهاكات من قبل التشريعات الحالية على المستوى الدولي و الإقليمي و الوطني. طاولة الحوار حول اللاجئين توصلت لما يلي: (1) أن تجاوب الإتحاد الأوروبي أمام هذا الوضع كان عبر الإغلاق والعسكرة لحدودها. (2) إن ردات الفعل الشوفينية، والتي تم التشجيع عليها من قبل الطبقات الإجتماعية المسيطرة، تؤدي الى انقسام الطبقة العاملة. (3) انه يتم تجاهل تطبيق التشريعات الحالية الدولية، والإقليمية، و الوطنية بشكل ممنهج، وهي التي تعتبر بالأساس تشريعات منقوصة بأحسن الأحوال، و ذلك لأنه في حالات متعددة تم تصميمها لا للقيام بواجب تقديم العون للنازحين كما هو مفترض، ولكن لزيادة تقاوم الوضع عليهم. (4) تبين بأن تلك النزوحات القصرية يتم استخدامها كأسلحة حرب. (5) إن تجميد قانون اللجوء، أو التشريع لإعادة الساخنة للاجئين والتدهور اللا إنساني لمراكز تجميع المهاجرين، كل ذلك يُعتبر التفاف وتحايل على مؤسسات حماية اللاجئين والمهاجرين في الدولة الإسبانية.

طاولة حوار الحروب منخفضة الحدة بدأت بالإشارة لما يلي (أ) الصلة ما بين الإمبريالية و الرأسمالية. (ب) العلاقة ما بين إشتداد الإعتداءات الإمبريالية وعمليات الرد الهامة على المستوى السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي ضد الإمبريالية. (ج) إصطلاح الحروب منخفضة الحدة، له، كأى مصطلح آخر تم طرحه خلال النقاش، زخم ايولوجي و جب مواجهته، ولهذا السبب، تمت المحافظة على صيغة المصطلح لكشف التناقضات التي يحملها. طاولة الحوار قامت بمفصلة عملها منطلقة من مستويات التدخلات، و من الحصانة و المسؤوليات، عبر مراجعة حالات محددة تم اختيارها لأهميتها و للحصول على وثائق تعني بها خلال جلسات العمل. وقد خلصت طاولة الحوار للنتائج التالية: (1) هناك إستخدام إحتيالي فيما

يعني محادثات السلام ومسيرة المفاوضات. (2) يتم العبث برجال سياسة وإقتصاد محلبيين لزعة إستقرار الدول ذات السيادة ضمن إطار الإستراتيجية الإمبريالية المعولمة، ويتم الإستناد، مؤسساتياً، لتحقيق ذلك، على قوى إنقلابية ورجعية بشكل واضح. (3) يتم إنتهاك القانون الدولي بشكل ممنهج من قبل القوى العظمى التي تعتبرها الدولة الإسبانية حليفة لها. (4) من خلال الحرب يسعون للحصول على فوائد إقتصادية. (5) هناك غياب مطلق للشعور بالقلق فيما تسببه الحروب من أضرار بيئية و مناخية. (6) أن القرارات التي تتخذ في المسائل العسكرية للدولة الإسبانية تتم في إطار تعميم مؤسساتي و غياب للضمانات الديمقراطية. (7) إن الإتفاق ما بين دول الإتحاد الأوروبي و الكيان الصهيوني حول التبادل التجاري يحتوي في بنده الثاني الغاء الإتفاقية في حالة إنتهاك لحقوق الإنسان و للمبادئ الديمقراطية، لذا، يجب أن تلغى هذه الإتفاقية.

4. الإستنتاجات.

إن محكمة الشعوب الدائمة لمناهضة الحرب الإمبريالية وحلف شمال الأطلسي المجتمعة في مدريد في الأيام 6 و 7 و 8 من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) لسنة 2015

تدين:

1. القيادة العليا لحلف شمال الأطلسي لمسؤوليتهم القسوى في الإدعاءات المرفوعة ضدهم.
2. حكومات الدول التي تشكل حلف شمال الأطلسي و حكومات الدول التي تتعاون معه بشكل نشط.
3. مجالس إدارة الشركات الذين يحفزون على الهيمنة الإمبريالية و يستفيدون منها.
4. العملاء بكافة أشكالهم (دول، منظمات، شخصيات، مجموعات مسلحة... الخ) الذين يمكنون، أما بالفعل أو بالإمتناع عن الفعل، من التدخل بشؤون الدول بأساليب و طرق متعددة تم التعرف عليها من قبل المحكمة.
5. النقصان المطلق في القانون الدولي، و الإقليمي، و الوطني الذي تم تصميمه ليس فقط لتدعيم الحصانة بالإمتناع عن الفعل أو بالعجز، ولكن أيضاً لضمان هذه الحصانة بشكل نشط.
6. الأعمال الفالطة من العقاب التي تقوم بها الإمبريالية في كل أنحاء العالم وآثارها السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية.
7. النشاط المتزايد لحلف شمال الأطلسي كقوة معتدية معولمة تغذي سياسة التصعيد الحربي وسباق التسلح.
8. التعميم الذي يطغى على إتخاذ القرارات العسكرية، و هو ما ينافي المبادئ الديمقراطية لأنها خارج السيطرة و المراجعة من قبل المواطنين.
9. بشكل محدد، الحالات في كل من فنزويلا، ودونباس (أوكرانيا)، و الشرق الأوسط، بشكل خاص في فلسطين و سوريا، لأنه هناك، و في هذه اللحظات، يعانون من التحرش و الإعتداء الإمبرياليين.

تطالب:

1. الإقرار العلني من قبل المسؤولين، و بحكم مسؤولياتهم، بالأوضاع التي تم الإدعاء عليهم من قبل المحكمة.
2. التعويض المعنوي للضحايا و تطبيق، على أقل تقدير، للتشريعات الحالية كإعادة إصلاح ما تم الإضرار به من الناحية الإنسانية، و الإقتصادية، و الإجتماعية، و البيئية.
3. إزالة الشروط التي تتيح الإعتداءات الإمبريالية حتى لا تتكرر في المستقبل.
4. فيما يخص الوضع في الدولة الإسبانية، فإنه لمن الضروري الخروج من حلف شمال الأطلسي وسحب القواعد الأمريكية و التخفيض الحاد للميزانية العسكرية.

بناءً عليه

إن محكمة الشعوب الدائمة لمناهضة الحرب الإمبريالية و حلف شمال الأطلسي ترسل نداء للحركات والمنظمات الإجتماعية لدعم هذه الإدانات و للتعبة من أجل تنفيذ المطالب التي تم عرضها هنا.

مدريد في الثامن من شهر تشرين الثاني لسنة 2015

تمت ترجمة الوثيقة من اللغة الإسبانية للعربية من قبل جمال حلاوة.